القضاء الإيراني يحكم على أمريكا بدفع 50 مليار دولار تعويضا لاغتيال قاسم سليماني

حكمت محكمة إيرانية على الإدارة الأمريكية بدفع تعويضات بحوالي 50 مليار دولار، لاغتيال أبرز قادتها العسكريين اللواء قاسم سليماني عام 2020 في العراق، وفق ما أعلنت السلطة القضائية الأربعاء.

وصدر الحكم بعد قرابة أربع سنوات على اغتيال القائد السابق لفيلق القدس الموكل العمليات الخارجية في الحرس الثوري، وأحد أبرز مهندسي السياسة الإقليمية لطهران، بضربة من طائرة أمريكية مسيّرة قرب مطار بغداد في الثالث من كانون الثاني/ يناير 2020، في عهد الرئيس السابق دونالد ترامب.

وأكد ترامب في حينه أنه هو من أمر بتنفيذ هذه الضربة، مشيرا إلى أن سليماني كان يخطط لهجمات "وشيكة" ضد دبلوماسيين وعسكريين أمريكيين.

وردّت طهران بعد أيام بقصف صاروخي على قاعدتين في العراق فيهما جنود أمريكيون، وهي تكرر منذ ذلك الحين مطلبها بانسحاب القوات الأمريكية من البلد المجاور.

وأعلن موقع "ميزان أونلاين" التابع للسلطة القضائية أنه "بعد شكوى رفعها 3318 مواطنا في كل أنحاء البلاد… حكمت المحكمة القانونية للعلاقات الدولية بفرعها الـ55 في طهران على الإدارة الأمريكية وشخصيات حكومية أمريكية بدفع تعويضات وغرامة عن الأضرار المادية والمعنوية لجريمة الاغتيال تبلغ 49 مليارا و770 مليون دولار".

وأدانت المحكمة في هذه القضية 42 شخصا وكيانا أمريكيا بينهم دونالد ترامب ومسؤولون في إدارته، بحسب الموقع.

قُتل سليماني عندما كان في الثانية والستين من العمر، بعد مسيرة طويلة تدرّج خلالها في الحرس الثوري وصولا إلى قيادة فيلق القدس أواخر التسعينات. وينسب إليه دور كبير في تعزيز نفوذ إيران في الشرق الأوسط، خصوصا في العراق وسوريا، والقتال ضد تنظيم الدولة

الإسلامية في البلدين.

وكانت محكمة إيرانية قضت أواخر تشرين الأول/ أكتوبر بتغريم الحكومة الأمريكية 420 مليون دولار بشكل تعويضات لضحايا عملية فاشلة في 1980 للإفراج عن رهائن في السفارة الأمريكية، وفق ما قالت السلطة القضائية.

فبعد وقت قصير على إطاحة الثورة الإسلامية عام 1979 الشاه المدعوم من الغرب، اقتحم طلاب إيرانيون السفارة الأمريكية في طهران واحتجزوا أكثر من 50 أمريكيا رهائن لمدة 444 يوما، مطالبين بتسليم الشاه الذي كان يتلقى العلاج في الولايات المتحدة.

وفي نيسان/ أبريل 1980، حاولت واشنطن تحرير الرهائن في عملية بالغة السرية أطلق عليها "مخلب النسر" انتهت بشكل كارثي بعدما واجهت عواصف رملية ومشكلات تقنية في صحراء طبس بإيران.

وبعد خمسة أشهر على أزمة الرهائن، قطعت واشنطن علاقاتها الدبلوماسية مع طهران وفرضت عليها حظرا.

وفي 2016 قضت المحكمة العليا الأمريكية بأن تُستخدم الأصول الإيرانية المجمدة في الولايات المتحدة لدفع تعويضات لضحايا هجمات نسبتها واشنطن إلى طهران، ومن بينها تفجير ثكنة المارينز في بيروت عام 1983 وتفجير في السعودية عام 1996.

المصدر: وكالة أ.ف.ب